

إشكالية حقوق الملكية المادية والنمو الاقتصادي في الجزائر
(دراسة قياسية للفترة 2009-2018)

**The problem of physical property rights
and economic growth in Algeria
(Econometric Study for the Period
2009 – 2018)**

¹ عبد اللاوي سمير

طالب دكتوراه. جامعة مصطفى اسطيمبولي معسكر

abdellaouisamir13@gmail.com

ا.د تشيكوفوزي

جامعة مصطفى اسطيمبولي معسكر

tchikofaouzi@yahoo.fr

قُدم للنشر في: 2019-09-11 قُبل للنشر في: 2019-11-08 & نشر في: 2019-12

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى قياس العلاقة بين حقوق الملكية المادية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2018، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد واستعمال المتغيرات التالية: حقوق الملكية المادية (PPR) وهي حماية حقوق الملكية المادية (PPPR) وتسجيل الملكية (RP) وسهولة الوصول إلى القروض (EAL) ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، حيث توصلت النتائج الى أن هناك علاقة إيجابية ومفسرة بين EAL ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهناك علاقة سلبية ومفسرة بين RP ، PPPR و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. الكلمات المفتاحية: حقوق الملكية المادية، حماية حقوق الملكية الخاصة، النمو الاقتصادي، الانحدار الخطي المتعدد، الجزائر. تصنيفات JEL: B22, C2, D23.

¹المؤلف المراسل: عبد اللاوي سمير ، abdellaouisamir13@gmail.com

Abstract

This study aims at measuring the relationship between physical property rights and economic growth in Algeria during the period 2009-2018 using the multiple linear regression model and using the following variables: Physical Property Rights (PPR), Protection Physical Property Rights (PPPR), Registering property (RP), Ease of access to loan (EAL) and GDP per capita. The results show that there is a positive and interpreted relationship between EAL and GDP per capita. There is a negative and interpreted relationship between PPPR, RP and GDP/PC.

Keywords: physical property rights, Protection of private property rights, economic growth, multiple linear regression, Algeria.

JEL Classification: B22, C2, D23.

مقدمة:

تزامنا مع التباطئ الذي شهده العالم على الصعيد السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والبيئي للاقتصادات المخططة وسقوط جدار برلين والتحول الاقتصادي للصين. أصبح اقتصاد السوق النموذج المهيمن والمنظم للمؤسسات، وفقد نظام الاقتصادات الحرة السيطرة والتأثير لحساب منطق السوق، الخصوصية، المنافسة، العولمة، نظام حقوق الملكية، والجزائر ليست في منأى من هذه التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي، ومع ظهور هذه الإصلاحات ظهر عهد جديد اهتم بالتحليل الاقتصادي من منظور يواكب التطورات الحاصلة في الاقتصاد، ومن النظريات التي حاولت التطرق لمشكل حقوق الملكية المادية ما طرح من طرف "A.Alchian" و "H.Demsetz" سنة 1972 بالاعتماد على أعمال

R.Coase

مشكلة الدراسة: بالرغم من التطورات التي حققتها العديد من دول العالم من خلال تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي إلا أنها ما تزال تعاني من وجود عراقيل اتجاه الملكية المادية، والجزائر كغيرها من دول العالم تسعى للتخفيف من هذه المعوقات من خلال تبني سياسات، وسن قوانين ومراسيم تحفيزية كمراسيم التسوية العقارية، وأمام هذا الواقع ارتأينا أن نطرح

الإشكال التالي: ما هي العلاقة بين حقوق الملكية المادية والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة بين 2009 و2018؟

هدف الدراسة: من خلال الورقة البحثية نسعى لتوضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي وحقوق الملكية المادية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2009-2018، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي، ولتحقيق هدف الدراسة تم تقسيم الموضوع على النحو التالي :

✓ التنظير الاقتصادي لظاهرة حقوق الملكية المادية.

✓ واقع حقوق الملكية المادية في الجزائر.

✓ الدراسة التطبيقية وتحليل النتائج.

1- التنظير الاقتصادي لظاهرة حقوق الملكية المادية:

حاول الباحث الاقتصادي (Hernando, 2001, p. 29) الإجابة عن السؤال التالي: لماذا تنتصر الرأسمالية في الدول الغربية، وتفشل في سائر الدول؟ وذلك بتحليله الاقتصادي لنظام الملكية الخاصة في الدول السائرة في طريق النمو (p v d) والدول الاشتراكية سابقا، وحسبه المشكل الرئيسي لهذه الدول ليس في انعدام روح المؤسسة ولكن ما ينقص هو الوصول إلى أنظمة خاصة للملكية التي تحدّد الإمكانات الاقتصادية على أساس قانوني لأصولها، بحيث يمكن استخدامها لإنتاج، ضمان أو تأمين قيمة جديدة في سوق أوسع.

1-1 ظهور حقوق الملكية المادية:

إن النقاش الدائر حول الملكية تطور عن طريق ظهور نظرية حقوق الملكية من خلال أعمال اقتصاديين مشهورين أمثال R.Coase, H.Demsetz, A.Alchian حسب (Barrère, 2001, p. 12)، إن نظام حقوق الملكية هو مجموعة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرف مختلف الفاعلين الاقتصاديين، وتنظم موقع كل فرد من خلال استعمال الموارد وبالتالي تحديد مجال الفرص، وكذلك تنظيم العلاقات وتوضيح أنظمة التحفيز وتوزيع الثروة في المجتمع، ومن أشكال الملكية نجد الملكية الخاصة، الملكية العامة والملكية المشتركة. (colin, 2004, p. 3)،

1-2 حقوق الملكية المادية:

في إطار الدراسات الاقتصادية لحقوق الملكية لا يوجد تعريف دقيق، وإنما نظرية حقوق الملكية تعتبر كل تبادل ما بين الأفراد هي تبادل لحقوق الملكية للسلع والخدمات (Amin & Haidar, 2012) وكذلك نجد (Hart & Moore, 1990) يظهر أن نظرية حقوق الملكية يمكن اعتبارها كنظرية عامة للعلاقات الاجتماعية والمؤسسات.

3-1 الدراسات النظرية لحقوق الملكية الخاصة:

هناك عدة أسئلة تطرح حول العلاقة الاجتماعية وحقوق الملكية، ولماذا من الصعب التحدث عن أشكال أخرى من الملكية، ومن بين الاجوبة هو عدم اهلية الملكية المشتركة وتقديم الملكية الخاصة كأفضل شكل للملكية وهذا قد نجده في ميدان الاقتصاد والقانون (Lafaye, 2014, p. 272). حيث أن (Ronald.N & Gary.D, 1982) يركزان على وضع حقوق الملكية بالنسبة للمجال المفتوح Open source حيث طرح الاشكال من طرف عدة اقتصاديين أمثال (Libecap G. , 1986)، (Demsetz, 1967) لماذا أمام عدم الفعالية الاقتصادية للملكية المشتركة، هناك مقاومة من أجل الاستغلال المشترك للموارد مع أن هناك عدة خسائر؟.

من Aristot حتى Libecap كلهم يؤكدون على الثلاثية الفعالية، التكاليف، الآثار السلبية (Externalité négatives). (Lafaye, 2014, p. 273). ونجد أعمال (Hardin, 1968) في مقاله المشهور مأساة المشترك La « tragédie des communs » بين أن الملكية المشتركة غير ناجعة اقتصاديا وفي بعض الأحيان هي مرادف للفقر. حسب (Hardin, 1968) يقترح نظام الملكية الخاص أو الجماعي أو الحكومي، ويريد تأسيس مؤسسة حقوق الملكية بالنسبة للموارد الحرة وهو يفضل الملكية الخاصة أو ملكية الدولة على الملكية المشتركة أو الجماعية. (N.Mankiw & P.Taylor, 2013, p. 293). وقد نجد في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة يركزون على تكاليف التفاوض (Coase 1960, Demsetz 1967). ونجد كذلك في أبحاث (Lafaye, 2014, p. 274) نقلا عن Locke 1690 انتقد فكرة الأراضي المستغلة عن طريق الملكية المشتركة وعبر عنها بالإنشغال، وفسر (Demsetz, 1967, p. 354) اللافعالية الاقتصادية عن طريق عدم قدرة الملكية المشتركة على تحقيق أقصى استغلال للموارد مع ارتفاع تكاليف التفاوض وتكاليف إقصاء الآخرين من الانتفاع دون بذل أي مجهود، واقتصاديين آخرين أمثال (De Alessi, 1980) بينوا أن نظام حقوق الملكية يحفز النمو الاقتصادي. ونجد كذلك في أعمال (Demsetz, 1967) و (Alchian & Demsetz, 1973) أن الضغط المتواصل والمتزايد على مورد معين يؤدي حتميا إلى تحديد وتعريف الحقوق المطبقة على هذا المورد وبالتالي يؤدي إلى الاستيلاء الخاص والفردى.

2- واقع حقوق الملكية المادية في الجزائر:

عرف الاقتصاد الجزائري تطورات عديدة نتيجة للتطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي خاصة في نهاية القرن الماضي والتي كشفت تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات الغير المستقر نتيجة التقلبات الذي يشهدها هذا القطاع، ومن هذا المنطلق البحث عن منافذ أخرى لإنعاش

الاقتصاد كحتمية من أجل التنويع الاقتصادي كتشجيع القطاع الخاص وجلب استثمارات أجنبية مباشرة...، ولن يتأتى هذا إلا بإعطاء الأولوية لنظام حقوق الملكية المادية من خلال حمايتها وتسجيلها واستعمالها كضمان من أجل الحصول على القروض.

1-2 مؤشر IPRI:

يعتبر مؤشر حقوق الملكية الدولي (IPRI) المؤشر الرئيسي لتحالف حقوق الملكية. حيث يسجل IPRI المؤسسات الأساسية لنظام قوي لحقوق الملكية المتمثلة في: البيئة القانونية والسياسية، وحقوق الملكية المادية، وحقوق الملكية الفكرية. حيث يعتبر المؤشر الوحيد في العالم المتخصص لقياس حقوق الملكية الفكرية والمادية. يغطي 125 دولة تقرير IPRI لعام 2018 حول أنظمة حقوق الملكية التي تؤثر على 98 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و93 بالمائة من سكان العالم.

2-2 مؤشر IPRI والجزائر:

حسب التقارير الدولية المختصة في مجال حقوق الملكية من خلال مؤشر IPRI لسنة 2018 مما يجعلها في المرتبة الرابعة عشرة 14 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و113 على مستوى العالم. إن مؤشر حق الملكية الدولي IPRI يتكون من 10 مؤشرات من بينها مؤشر حق الملكية المادية PPR وقيمتها من 1 (قيمة ضعيفة جدا) إلى 10 (قيمة جيدة جدا). ونلاحظ أن مؤشر حق الملكية المادية يتكون من 3 مؤشرات فرعية من بينها مؤشر حماية حقوق الملكية PPPR، مؤشر تسجيل الملكية RP، مؤشر سهولة الحصول على القروض EAL. حيث ارتفع المؤشر الفرعي لحقوق الملكية المادية في الجزائر بنسبة 0.279 إلى 5.475 مع 4.689 في تصور حماية حقوق الملكية، 8.149 في تسجيل الملكية، 3.586 في سهولة الحصول على القروض، مما يجعلها المرتبة 105 في العالم والمرتبة 14 إقليميا (الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا) بالنسبة لمؤشر حقوق الملكية المادية PPR. (تقرير IPRI 2018). مما سبق يتضح لنا أن الجزائر مازالت متأخرة في مجال حماية حقوق الملكية وكذلك تسجيلها واستعمالها كضمان للوصول إلى القروض تبعا لترتيب الجزائر دوليا وإقليميا.

3- الدراسة التطبيقية وتحليل النتائج:

1-3 الحقل التجريبي لحقوق الملكية المادية والنمو الاقتصادي

ومن خلال دراسة الباحثان (Ouattara & Standaert, 2017) لتأثير حماية حقوق الملكية على عدم المساواة في الدخل بأخذ عينة تتكون من 190 دولة في الفترة ما بين 1995-2012 باستعمال نموذج " Panel dynamiques " تحت نظام GMM وتقنية X-diferencing ما بين

المتغيرات (Trade, Droits de propriété, Income/Pc, Inflation,) على
Human capital, (بالاعتماد على
بيانات (CPIA, IPD, EIU, GI, IMD, WEF) ومن بين النتائج تم التوصل
الى أن الدول ذات الديمقراطية العالية، حماية حقوق الملكية تخفض من عدم
المساواة في الدخل.

ونجد كذلك دراسة الباحثان (Vijayaraghavan & Ward, 2001) للعلاقة ما بين المؤسسات Institution على النمو الاقتصادي بأخذ
عينة تتكون من 43 دولة (9 دول متطورة) ما بين الفترة 1975-1990
باستعمال نموذج الانحدار المتعدد وبالاعتماد على النموذج النيوكلاسيكي
للمو عن طريق ادراج عدة متغيرات مؤسسية (متغير الهيكل
المؤسسية، متغير حماية حقوق الملكية، متغير الحوكمة، متغير الحرية
السياسية ومتغير حجم الدولة) ومن بين النتائج حماية حقوق الملكية وحجم
الدولة هما المؤشران اللذان يفسران تغير معدلات النمو الاقتصادي.
ويوجد دراسات أخرى في نفس الاتجاه كدراسة الباحث. (Bruggeman, 2017)

3-2 الدراسة التطبيقية وتحليل النتائج:

سنحاول في هذه الدراسة قياس العلاقة بين حقوق الملكية المادية والنمو
الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2018 وبالاعتماد على نموذج
الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 PPPR_t + \beta_2 RP_t + \beta_3 EAL_t + \epsilon_t$$

وننتج التقدير موضحة في الجدول التالي:

Dependent Variable: GDP Method: Least Squares Date: 04/24/19 Time: 12:46 Sample: 2009 2018 Included observations: 10				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12406.33	1154.894	10.74240	0.0000
PPPR	-894.8263	149.6387	-5.979911	0.0010
RP	-924.3400	118.1809	-7.821398	0.0002
EAL	1018.547	120.8505	8.428155	0.0002
R-squared	0.943947	Mean dependent var	4548.417	
Adjusted R-squared	0.915920	S.D. dependent var	736.3105	
S.E. of regression	213.5049	Akaike info criterion	13.85437	
Sum squared resid	273506.1	Schwarz criterion	13.97541	
Log likelihood	-65.27186	Hannan-Quinn criter.	13.72160	
F-statistic	33.68022	Durbin-Watson stat	1.597552	
Prob(F-statistic)	0.000377			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

نلاحظ من هذا الجدول ان هناك علاقة عكسية معنوية بين حماية حقوق الملكية المادية PPPR ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام GDP أي أن الزيادة ب وحدة واحدة من PPPR تقابلها انخفاض ب 894.82 دولار من GDP، وكذلك ان هناك علاقة عكسية معنوية بين تسجيل الملكية RP ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام GDP أي أن الزيادة ب وحدة واحدة من RP تقابلها انخفاض ب 924.34 دولار GDP وكذلك علاقة طردية معنوية بين الوصول الى القروض EAL ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام GDP أي أن الزيادة ب وحدة واحدة من EAL تقابلها زيادة ب 1018.547 دولار.

1-2-3 اختبارات تشخيص النموذج:

أ. اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ:

من أهم الاختبارات للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين بين حدود الخطأ العشوائي اختبار ARCH واختبار Breusch-Pagan-Godfrey والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول 3: نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.800773	Prob. F(1,7)	0.4006
Obs*R-squared	0.923877	Prob. Chi-Square(1)	0.3365

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول يتبين لنا أن قيمة F المحسوبة بلغت 0.80 باحتمال (0.40) وهو أكبر من 5% وتقودنا هذه النتيجة إلى قبول فرضية عدم لثبات تباين سلسلة حد الخطأ.

وطالما أن احتمال Obs*R-squared هو (0.33) وهو أكبر من 5% فإنه لا يمكننا رفض فرضية عدم التي تنص على عدم اختلاف التباين، ومنه نستنتج أن البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين. ب. اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

توجد العديد من الاختبارات للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ ومن بين أهم هذه الاختبارات نذكر: اختبار Durbin Watson، اختبار Durbin h test وأخيرا اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM وهو الاختبار الذي قمنا بإجرائه على نموذجنا.

الجدول 4: نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation

LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.597230	Prob. F(2,4)	0.5930
Obs*R-squared	2.299487	Prob. Chi-Square(2)	0.3167

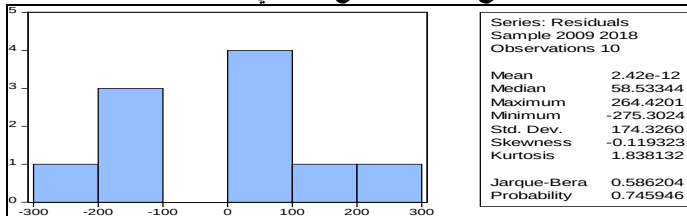
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة 0.59 أصغر من الجدولية باحتمال يساوي (0.59) وهو أكبر من (5%) أي عدم معنوية قيمة F المحسوبة وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية أي رفض وجود ارتباط ذاتي. وطالما أن احتمال Obs*R-squared المحسوبة يساوي (0.31) وهو أكبر من (5%) فإنه يتم قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء ومنه النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي.

ج. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

تتضمن هذه المرحلة اختبار طبيعة توزيع البواقي فيما إذا كانت تتوزع بشكل طبيعي أم لا مستعينين باختبار Jarque-Bera الذي جاء به كل من Jarque et Bera سنة 1987 والذي يعتمد على معامل التفلطح Kurtosis والتناظر Skewness، حيث يتم اختبار فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي. وبالإستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews. 9) تحصلنا مباشرة على قيمة إحصائية Jarque-Bera والاحتمال المرافق لها والنتائج التي تم التوصل إليها موضحة في الشكل البياني التالي:

الشكل 03: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الشكل البياني والنتائج نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera قد بلغت (0.74) وهي أكبر من (5%) ومنه لا يمكننا رفض الفرضية العدم ومنه نستنتج أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي. وعند تسليط الضوء على الاقتصاد الجزائري نجد أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يستجيب للتغيرات الحاصلة في مجال الملكية المادية خاصة استعمال الملكية كضمان من أجل الحصول على القروض لتمويل المشاريع الخاصة وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما بالنسبة لحماية الملكية من المصادرة مثلا وكذلك تسجيل الملكية مازالت الدولة تسعى جاهدة من أجل الإسراع في معالجة الملفات الخاصة بالتسوية المادية لمختلف العقارات مهما كان نوعها في الأجل القصير والمتوسط خاصة خلال فترة الدراسة التي عرفت اهتمام الدولة في هذا المجال من خلال استهداف ظاهرة الملكية المادية عبر مختلف البرامج التنموية.

الخاتمة:

من خلال دراسة العلاقة ما بين حقوق الملكية المادية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2009-2018 تبين ما يلي :

- _ عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج المقدر.
- _ وجود علاقة سلبية ومفسرة لمتغير حماية حقوق الملكية PPPR ومتغير تسجيل الملكية RP ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP/PC.
- _ وجود علاقة إيجابية ومفسرة لمتغير حماية حرية الوصول للقروض EAL ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP/PC.

بالرغم من المساعي الحثيثة للنهوض بالاقتصاد الجزائري من خلال استحداث أنظمة الملكية المادية عن طريق القوانين والمراسيم المنظمة لها إلا أن هناك شيع إجماع على عدم فعالية السياسات المتبعة في ذلك نتيجة لعجز العديد من هذه السياسات عن تحقيق أهدافها، ومن بين الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في تدعيم نظام حقوق الملكية تبعا للتطورات الحاصلة في مختلف الميادين نذكر ما يلي:

- _مراجعة أهداف السياسات المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية خاصة ما تعلق بحماية حقوق الملكية الخاصة التي تعطي فرصا أكبر لخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME.
- _جذب رؤوس الأموال التي تعتبر العامل المحرك للنمو الاقتصادي والتي تبحث دائما عن المناخ الأكثر ملائمة من خلال استحداث أنظمة خاصة للملكية التي تحدد الإمكانيات الاقتصادية على أساس قانوني لأصولها، بحيث يمكن استخدامها لإنتاج، ضمان أو تأمين قيمة جديدة في سوق أوسع.

قائمة المراجع:

الكتب:

N.Mankiw, G., & P.Taylor, M. (2013). Principes de l'économie. De boeck superieur, PP 293-294.

المقالات:

Alchian, A., & Demsetz, H. (1973). The Property Right Paradigm. Journal of Economic History, 33(1), pp. 16-27.

Amin, M., & Haidar, j. I. (2012). The Cost of Registering Property: Does Legal Origin Matter? Empirical Economics, Volume 42, Number 3, pp. 1035-1050.

Barrère, C. (2001). Pour une theorie critique des droits de propriété. Actuel Marx n° 29, pp. 11-45.

Colin, J. p. (2004, Mai). Droits fonciere et dimension intra familiale de la gestion fonciere. Document de travail UR095 n°08. Montpellier, France.

De Alessi, L. (1980). The Economics of Property Rights: A Review of the Evidence. Research in Law and Economics, vol. 2, pp. 1-47.

Demsetz, H. (1967, May). Toward a Theory of Property Rights. American Economic Review, 57(2), pp. 347-359.

Hardin, G. (1968, decembre 13). The Tragedy of the Commons. Science volume 162 n°3859, pp. 1243-1248.

Hart, O., & Moore, J. (1990). Property right and the nature of the firme. Journal of Political Economy volume 98 n° 6, pp. 1119-1158.

Hernando do Soto, (2001). Le mystère du capital, Finances & développement, volume 38 N°01, pp.29-33.

Lafaye, C. G. (2014). La Disqualification economique du commun.Revue internationale de droit economique volume 0 n° 3, pp. 271-283.

Libecap, G. D. (1986). Property Rights in Economic History: Implications for Research. Explorations in Economic History, Vol. 23, pp. 227-252.

Ouattara, B., & Standaert, S. (2017, May 03). Inequality and property rights revisited. Working Paper. University of Manchester & Clemson University.

Vijayaraghavan, M., & Ward, W. A. (2001). Institutions and Economic Growth: Empirical Evidence from a Cross-National Analysis. Working paper . Clemson University.

Ronald.N, J., & Gary.D, L. (1982). Contracting Problems and Regulation: the Case of the fishery. American Economic. Review, 72(5), pp. 1005-1023.

مواقع الانترنت:

IPRI, ALGERIE. (2018).

<https://www.internationalpropertyrightsindex.org/country/algeria>.

Bruggeman, I. (2017). Protection of Property Rights, Regime Types and Economic Growth.Bachelor's thesis. <https://core.ac.uk/download/pdf/9413911>